جمله والجملة اكثر وقوعا ثم قال وقد يقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه
احدها ان يكون موديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او
باطلا او حسنا اذا قلت زيد قائم وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو
قلت كلمة او قلت لفظه عبارة عن زيد وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان
يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا تنتصب هذه الثلاثة لانها
ليست اعيان اللفظ المحكي حتى يراعى ورابعها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن
جملة بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال
فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن
جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ بحيث لا يقدر معه ما يكون به جملة كقوله
تعالى قالوا سلاما قوم منكرون اي عليكم سلام انتهى ما اردناه منه وانما عنى
عن قوله الى جملة قيدا لناصلا لاشارة الى قيدا للزوم وفي تذكير المضمر
المعتبر في تاويل الاسم للاقتفاء ثلاثة امور اما ان يكون بطريق الموضع لاعراض او ان
يكون الى جملة لا الى مفرد وان لا يعارض بمعارض يقتضي قوة جانب الاسمية كما في
ذان والذات انتهى فالاول اي الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه فيؤثر
فيه قوله ولا يصح ان يدخل عليها شيء من العوامل اي اللفظية والمعنوية على القول
الصحيح انها لا محل لها من الاعراب او اللفظية فقط على مقابل الصحيح
وبذلك اندفع ما قيل ان التمثيل بحيهلات ومابعده مبني على ان اسم الفعل
غير معرب المحل اما على القول بانه مرفوع المحل على الابتدا ومرفوعه اعني
عن الخير او على القول بانه منصوب المحل بفعل محذوف فلا يصح التمثيل قوله
ولا بد ان يدخل عليها عامل اقتصر عليه لعدم الدخول اصلا واحترز بما قبله انتا تؤثر من
المصدر النائب عن فعله الخ قال ابن قاسم وكذا اسم الفاعل ونحوه فانه يعمل عمل الفعل
ويتاثر يعني فلا يفرد المصدر المذكور بالاحتراز عنه بل يحترز به عما ينوب عن
العامل وأجيب بان المصدر المذكور هو المالوف في بيان ان المصدر النائب
عن الفعل يتاثر بالعامل الى ما ذكره المصنف من انه يدخل عليه العوامل فتؤثر
فيه لان المصدر المذكور متاثر بالعامل في حال النيابة عن الفعل فانه منصوب

بالفعل

بالفعل المحذوف على ان المصدر في الامثلة ليس من المصدر النائب في شيء قال
ابن عقيل والحاصل ان المصدر المذكور واسما الافعال اشتركا في النيابة عن
الفعل لكن المصدر متاثر بالعامل فاعرب لعدم مشابهته للحرف واسما الافعال
غير متاثرة بالعامل فبنيت لمشابهتها الحرف وهذا يعني على ان اسما الافعال
لا محل لها من الاعراب والمسالة خلافية وانظر من اين قيل انتفا التاثر قوله
لانه يدخل عليه العوامل فيؤثر فيه اي في لفظه لا في محله قوله والثاني اي الذي
يفتقر افتقارا متاصلا اي لازما الى جملة قوله كاذ قال في المغني يلزم اذا الاضافة
الى جملة اما اسمية نحو واذكروا اذانتم قليل وفعليه فعلها ماض لفظا ومعنى نحو
واذ قال ربك للملائكة او فعليه فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم
القواعد من البيت وقد يجاء حد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت
الى المفرد كقوله هل تر حسن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا
والتقدير اذ ذاك كذلك انتهى ما اردناه منه باختصار كثير قوله وحيث قال في المغني
وفي تقول حوث و في الشافية الضم تشبيها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة
لان اثرها وهو الجر لا يظهر والكسر على اصل التقا الساكنين والفتح للتخفيف ومن
العرب من يعربه حيث وتراة من قرامن حيث لا يجعلون بالكسر تحتملها وتحتمل الفتحة بنا
على الكسر ثم قال وتلزم حيث الاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية واضافتها الى
الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيد اراه وندر اضافتها
الى المفرد كقوله بيبيض المواضي حيث لي العمايم والكثير بقيسه واندر من
ذلك اضافتها الى جملة محذوف كقوله

اذا ريد من حيث ما نخت له لشاه بربا ها خليل نواصله

اي اذا ريد نخت له من حيث هبت وذلك لان زيد فاعل بمحذوف يفسره نخت فلو
كان نخت مضافا اليه حيث لزم بطلان التفسير اذ المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف فلا
فاعل يفسر عاملا لافيه قال ابو الفتح في كتاب الخمام ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها النصب
ما اردناه منه واعلم ان ظروف بالفرق بين اذ والظروف المذكورة حيث لزم بناؤها
واعربتا اي مع لزوم الاضافة في الموضعين المعارض لشبه الحرف المقتضي لضعفه

قال الشيخ يس الاولى ان يقول وكونها بنا على
في الامثلة ليس لكونها على حالة واحدة بل
فذلك لا يضر والاولى ان يعلل بما علل به
فانه مبني لتضمنه معنى ما يكون كما مر
فتامله ولو تمسك عن قوله وتنون الخ وما بعده
بانها تؤثر نصبا بالعامل المقدر كان واضحا